

الركوع على السجود ولو ركع سجدة قيا من ركعتهم ويجوز كعبتها اي
 عن سجدة التلاوة **ركوع الصلاة ان نواها اي نوي اداها فيركع**
 نفس عليه سجدة لان معنى التظيم فيها واحد وينبغي ذلك للامام
 مع كثرة التعمير وحال الخيا فتحتحى لا يودي الي الخليل ويجوز
 عنها ايضا **سجودها اي سجود الصلاة وان لم ينوها اي التلاوة**
اذ لم ينقطع فجز التلاوة وانقطاعه بان ينزل الكثر من ايتين
 بعد ايت سجدة التلاوة بالاجماع وقال عس الائمة الحلواني لا
 ينقطع العمود ما لم ينزل اكثر من ثلاث ايات وقال الخليل ان هو لم يمس
 الاية هو التلاوة **تنبيه** **عظم** اذا انقطع فجز التلاوة صارت
 دينيا فلا بد من فعلها بنية فياتي لها السجود او ركوع خالص قال
 المحقق الخليل بن المهدي رحمه الله **فان قلت** قد قالوا ان
 دينها في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس
 هنا مستعمل على الاستحسان فاستغنى بكشف هذا المقام **فالجواب**
 ان مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي ينالها الحكم
 ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان
 لا يتناول القياس **المجرد** وفي الاصول بل هو اع من قد يكون الا
 استحسان بالنفس وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا
 كان قياسا متبادرا وذلك خفي وهو القياس الصحيح فيسبى الخفي
 استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت به ان سمي الاستحسان
 في بعض التصور هو القياس الصحيح وبمعنى مقابلة قياسا مقابلا
 ائتمره وبسبب كون القياس المقابل ما خفي بالنسبة الى الاستحسان
 فان سجدة من سجدة الصلوية هي التي تنقسم قمار سجدة التلاوة لا
 الركوع فكان القياس على قوله ان تقوم الصلوية وفي الاستحسان

للتقدم

لا تتصور بل الركوع لان سقوط التسمية بالتسمية اس ظاهر
 فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لان التسمية قائمة بما
 نفسا فلا تتصور مقام غيرهما كصور يومه فان لا تتصور عن نفسه
 وعن فضايوم آخر فصح ان القياس وهو الامر الظاهر هنا مستعمل
 على الاستحسان بخلاف قياس الركوع مقامه وان القياس باي
 الجوان لان الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حينئذ
 من تقدم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ على ان الركوع
 هو القائم مقامها كذا ذكره محمد رحمه الله في الكتاب فاذا قلت
 فان اراد ان يركع بالسجدة فغيرها هل يجوز به ذلك قاله آتيا
 في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء الا ان كل فلك سجدة
 واما في الاستحسان فينبغي له ان يسجد وبالقياس ناخذ بهذا
 لفظ محمد ووجه القياس ما ذكره محمد ان معنى التظيم فيها
 واحد فكان في حصول التظيم بها جنسا ووحدا والمادة التي تظيم
 استراة اقل من عظم واما مخالفة لمن استكر فكان الظاهر
 هو الجواز وجه الاستحسان ان الواجب هو التظيم بجمته خصوصا
 وهو السجود بدليل انه لو لم يركع على الغرض ختمت الصلاة
 ثم نوي بالركوع ان يقع عن التسمية لا يجوز ثم اخذوا به
 بالقياس لقوة دليله وذلك لما رووا عن ابن مسعود وابن عمر
 انها كانا اجان ان يركع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن
 غيرها خلافا فلذا قدر القياس فانه لا تتجسس الخفي لخفايته
 ولا للظاهر لظهوره بل يرجح في الترجيح اليما قرنت بهما من
 المعاني فيتم حكي الخفي اخذوا به والظاهر اخذوا به غير ان
 استقرهم اوجب قلة قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي المعاصر
 قوله

فمنه